دور التحالفات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لتجربة تحالف البريكس

The Role of International Alliances in Achieving Sustainable Development: An Analytical Study of the BRICS

د/ ايمان مصطفى فؤاد
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة بنات – جامعة الازهر فرع أسيوط

المستخلص:

في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المتلاحقة ومع التغيرات الدولية البيئية والاقتصادية والسياسية الملحة أصبح تحقيق التنمية المستدامة متطلبًا حتميًا لا شك فيه، وتسعى دول العالم جاهدة لتحقيق هذا المطلب بشتى الطرق والتي من بينها تكوين تحالفات دولية مع عدة دول أخرى لتعظيم الاستفادة من الموارد الاقتصادية ومواجهة التغيرات العالمية بشكل فعال، ومن ثم يستهدف هذا البحث دراسة دور التحالفات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الشراكات والتعاون بين الدول، مما يسهم في تحقيق رفاهية اقتصادية واجتماعية أوسع.

كما يتناول البحث دراسة تحليلية لدور تحالف البريكس (BRICS) في تحقيق التنمية المستدامة في سياق التحديات العالمية المتزايدة من خلال آليات التعاون المشترك، مثل تمويل المشاريع التنموية، ودعم البنية التحتية، وتعزيز التكنولوجيا الخضراء. كما يتناول التحديات التي تواجهها هذه الدول وكيفية معالجتها ضمن إطار التحالف.

وخلص البحث إلى أن التحالفات الدولية مثل البريكس تمتلك إمكانات كبيرة لدعم التنمية المستدامة، شرط أن تعزز الشفافية والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مع مراعاة مصالح الدول النامية بالإضافة الى أن تحالف البريكس يوفر منصة لتبادل الأفكار والممارسات الأفضل، مما يعزز النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية- التحالفات الاقتصادية-البريكس- التنمية المستدامة

Abstract:

Considering the successive global changes and developments, and with the urgent international environmental, economic, and political changes, achieving sustainable development has undoubtedly become an inevitable requirement. Countries around the world are striving to achieve this goal in various ways, including forming international alliances with several other countries to maximize the benefit from economic resources and effectively address global changes. Therefore, this research aims to study the role of international alliances in achieving sustainable development by strengthening partnerships and cooperation between countries, which contributes to achieving broader economic and social well-being.

The research also provides an analytical study of the role of the BRICS alliance in achieving sustainable development in the context of increasing global challenges through cooperation mechanisms, such as financing development projects, supporting infrastructure, and promoting green technology. It also addresses the challenges facing these countries and how to address them within the framework of the alliance.

The research concludes that international alliances such as BRICS have great potential to support sustainable development, provided they promote transparency and integration between

economic, environmental, and social dimensions, while considering the interests of developing countries. Furthermore, the BRICS alliance provides a platform for exchanging ideas and best practices, which promotes inclusive economic growth and sustainable development.

Key words: Economic alliances - BRICS - Sustainable development- Economic Blocs.

مقدمة

فرضت التحديات المعاصرة، وعلى رأسها قضايا التغير المناخي، ندرة الموارد، التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وضغوط العولمة، واقعًا جديدًا يتجاوز قدرة الدولة الواحدة المنفردة على مواجهته. في هذا السياق برزت التحالفات الدولية كإطار حيوي للتعاون متعدد الأطراف، إذ أضحت سبيلا للتنسيق السياسي والاقتصادي والمعرفي، وأدوات لإعادة تشكيل قواعد النظام العالمي على نحو يراعي مصالح مختلف الفاعلين، وليس الاقتصادات الكبرى وحدها.

إن التنمية المستدامة، بمفهومها الذي صاغته لجنة برونتلاند في تقريرها الشهير عام ١٩٨٧، باعتبارها «التنمية التي تلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها»، أصبحت اليوم الإطار المرجعي لأي سياسات اقتصادية أو اجتماعية طويلة المدى. ومع تبنّي الأمم المتحدة لأجندة أهداف التنمية المستدامة2030–2015 (SDGs) ، تزايدت الحاجة إلى موارد مالية هائلة، وشراكات دولية قوية، وآليات مؤسسية مرنة، من أجل تحويل تلك الأهداف إلى إنجازات عملية. غير أن المؤسسات المالية التقليدية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واجهت انتقادات واسعة لقصورها في تمثيل مصالح الاقتصادات الناشئة والنامية، ولارتباط سياساتها غالبًا بشروط تقشفية تقوض النمو على المدى البعيد.

في مواجهة هذه المشاكل، سعت التكتلات والتحالفات الدولية إلى تقديم بدائل تنموية أكثر عدالة وشمولًا. ومن بين هذه التحالفات، ظهرت مجموعة البريكس

(BRICS)والتي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، كإطار يعكس التحول في موازين القوى الاقتصادية العالمية. فقد أصبحت اقتصادات البريكس تمثل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتسهم بنسبة كبيرة في التجارة والاستثمار الدوليين. والأهم من ذلك هو تبنيها رؤية تنموية بديلة، تقوم على التعاون جنوب–جنوب، وتعزيز التمويل الموجّه لمشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة.

من الناحية الاقتصادية، تعلن تجربة البريكس عن ملامح نموذج تنموي جديد يختلف عن المسار التقليدي. فبإنشاء بنك التنمية الجديد (NDB) وصندوق الاحتياطي الطارئ، سعت المجموعة إلى توفير تمويلات بشروط أقل صرامة من تلك التي تفرضها المؤسسات المالية الغربية، مع التركيز على مشروعات البنية التحتية والطاقة النظيفة. وتوضح البيانات أن البنك قد ضخ مليارات الدولارات في تمويل مشروعات بيئية مستدامة متنوعة تشمل النقل المستدام، والطاقة المتجددة، والزراعة الذكية، وهو ما يعكس توجهاً واضحًا نحو ربط النمو الاقتصادي بالاستدامة البيئية والاجتماعية.

أما على المستوى السياسي، فقد أسهمت التحالفات الدولية ولاسيما البريكس في تعزيز التعددية القطبية، من خلال تقديم نموذج يدعو إلى إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية، وإعادة توزيع القوة التصويتية في المؤسسات الدولية بما يعكس الوزن الحقيقي للاقتصادات الناشئة. ليس هذا فحسب، بل يمتد هذا النموذج ليشمل إعادة صياغة أولويات التنمية على أسس أكثر شمولية، بحيث لا تقتصر على النمو الاقتصادي الكمي، وإنما تمتد إلى العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، وتعزيز رأس المال البشري.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تظهر أهمية التحالفات الدولية في تبنيها أجندة واسعة للتنمية تشمل قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، إدراكًا لكون هذه المجالات تشكل ركائز أساسية لاستدامة النمو. وتجد أن تحالف البريكس تبنى مبادرات للتعاون في مجالات التعليم العالي وتبادل الخبرات البحثية، إلى جانب برامج لدعم الأنظمة الصحية.

ومع ذلك، لا يخلو دور التحالفات الدولية من تحديات. إذ تواجه البريكس، على سبيل المثال، تباينات كبيرة بين أعضائها من حيث حجم الاقتصاد، والنظام السياسي، والأولويات الاستراتيجية، مما يفرض صعوبات في تحقيق التكامل الفعلي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التحديات المتزايدة التي تواجهها تواجه الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل النظام الدولي الراهن، مما أدى إلى زيادة أهمية الدور الذي تلعبه التحالفات الدولية لتحقيق الاستدامة بالإضافة الى بروز تحالفات دولية جديدة مثل البريكس كبديل أو مكمل للمؤسسات التقليدية ومن ثم تتمحور مشكلة البحث في دراسة وتحليل دور وفعالية التحالفات الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تقديم دراسة تحليلية لدور تحالف البريكس في تحقيق التنمية المستدامة بالدول الأعضاء.

وتظهر هنا عدة تساؤلات يمكن صياغتها فيما يلي:

- ما هو دور التحالفات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في العالم؟
- ما هو دور تحالف البريكس في تحقيق التنمية المستدامة، وما هي الآليات والأدوات التي تستخدمها مجموعة البريكس لتعزيز التنمية المستدامة؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الدور الذي تلعبه التحالفات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة وخاصة في ظل التغيرات العالمية وهيمنة الدولار واليورو على اقتصاد العالم، ومن ثم فهو يعمل على سد الفجوة البحثية في دراسة العلاقة بين التحالفات الدولية والتنمية المستدامة، بالإضافة الى دراسة دور تحالف البريكس في تحقيق التنمية المستدامة.

هدف البحث:

يهدف البحث الى دراسة آليات عمل التحالفات الدولية في مجال التنمية المستدامة، بالإضافة الى تحليل وتقييم دور التحالفات الدولية بشكل عام ومجموعة

البريكس بشكل خاص في تحقيق التنمية المستدامة. كما يهدف البحث الى رصد وتحليل مبادرات ومشاريع البريكس التي تساهم في تعزيز التنمية المستدامة للدول الأعضاء، وأخيرا تقديم توصيات لتعزيز فعالية التعاون الدولي في التنمية المستدامة.

خطة البحث:

المبحث الأول: الإطار النظري حول التحالفات الدولية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لدور تحالف البريكس في تحقيق التنمية المستدامة

الدراسات السابقة:

- **دراسة Nam-Hoon Kang، ٢٠٠٠، بعنوان**

(International Strategic Alliances: Their Role in Industrial Globalization)

تناولت الدراسة أحدث التوجهات في التحالفات الاستراتيجية الدولية، التي نمت بأكثر من خمسة أضعاف بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٩ بالتوازي مع تزايد عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود. وتغطي الدراسة تواتر التحالفات الدولية ونوعها وهدفها وأنماطها الجغرافية خلال تسعينيات القرن الماضي، باعتبارها جانبًا مهمًا من جوانب العولمة الصناعية، وتحلل الاتجاهات القطاعية في قطاعات مثل الاتصالات والأدوية والسيارات وشركات الطيران.

وأوضحت الدراسة الى انه بينما توفر التحالفات الدولية للشركات مرونة استراتيجية تُمكّنها من الاستجابة لظروف السوق المتغيرة، فإنها تُمثل أيضًا مسارات فعّالة لتحقيق توسع عالمي في عمليات الشركات، إلى جانب عمليات الاندماج والاستحواذ والاستثمار في المشاريع الجديدة. وتشمل القوى الدافعة وراء التحالفات الاستراتيجية الدولية ترشيد التكاليف في الإنتاج والبحث والتطوير، وتعزيز الحضور في السوق، والوصول إلى الأصول غير الملموسة.

- **دراسة مراد عبد الهادي، ٢٠٢٠، بعنوان** (دور التحالفات الاستراتيجية كضرورة للشركات الاقتصادية في ظل العولمة)

أوضحت الدراسة أن الشركات الاقتصادية تواجه العديد من التحديات والمتغيرات المتسارعة والمتزايدة التي وخاصة في ظل العولمة بشكل يتعدى اعتماد الشركات على قدرتها الإنتاجية أو جودة انتاجها فقط، مما يجعل السبيل الوحيد لها هو اللجوء الى التحالفات الاستراتيجية مع شركات عالمية دولية لكسب المزيد من التطور التكنولوجي والعلمي وتبادل الأفكار مما يمكنها من الدخول او التوسع في السوق الدولي والمحلي. وتناولت الدراسة كيف تلعب هذه التحالفات دورا هاما وضروري للشركات الاقتصادية في الحفاظ على استمراريتها في الأسواق.

توصلت الدراسة الى أن اختلاف الثقافات بين شركات التحالف أدى الى تحسين وتطوير المنتج المقدم، بالإضافة الى ان التعاون بين الشركات أدى الى تقليل التكاليف والمخاطر المتوقعة المتعلقة بمجال العمل. ومن ثم استطاع التحالف الاستراتيجي ان يزيد من قدرة الشركات على دخول الاسواق الدولية وزيادة مميزات المنتجات والخدمات المقدمة.

- **دراسة Niall Duggan، ٢٠٢٢ بعنوان**

(The structural power of the BRICS (Brazil, Russia, India, China and South Africa) in multilateral development finance: A case study of the New Development Bank)

تناولت الدراسة آثار ظهور مجموعة البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا) كقوة بديلة للغرب كما ركزت على القوة الهيكلية للبريكس في تغيير قواعد اللعبة. وتناولت الدراسة بنك التنمية الجديد وهو ذلك البنك الذي أنشأته دول البريكس لتمويل مشاريع التنمية المستدامة وتوفير بدائل للتمويل التقليدي كدائرة بديلة لتبادل السلع بين الأطراف الفاعلة في مجال تمويل التنمية، في الحوكمة.

وتوصلت الدراسة الى أنه رغم فاعلية بنك التنمية الجديد الا انه لا يمنح البريكس القوة الهيكلية اللازمة لتغيير قواعد النظام المالي العالمي بشكل جذري.

- **دراسة أحمد مرزوق، ٢٠٢٣ بعنوان** (التكتلات الإقليمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في أفريقيا)

استهدفت الدراسة التعرف على دور التكتلات الإقليمية في القارة الافريقية في تحقيق التكامل الاقليمي والذي يعد سمة أساسية من سمات عملية التنمية الاقتصادية. واعتمدت الدراسة على أسلوبي التحليل الوصفي والكمي بهدف التعرف على الاثار الإيجابية للتكتلات الإقليمية في تحقيق التكامل الإقليمي والاقتصادي لأفريقيا.

توصلت الدراسة الى أن هناك تباين بين دول افريقيا فيما يتعلق بتحقيق التكامل الاقتصادي الناتج من التكتلات الإقليمية بالإضافة الى أنه على الرغم من التقدم المحرز في بعض الدول الا انه يمكن القول بشكل عام أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية في افريقيا لم تحقق التقدم المرجو ولعل من أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو تداخل وازدواج عضوية بعض الدول الافريقية في هذه التجمعات وهو ما يترتب عليه التزامات متناقضة تعبق التكامل أكثر من تعزيزه.

- **دراسة Nicholas Ngepah، ٢٠٢٣، بعنوان**

The drivers of environmental sustainability in BRICS economies: Do green finance and fintech matter?

تناولت هذه الدراسة كيف يمكن للتمويل الأخضر (GFN) والتكنولوجيا المالية (fintech) أن يساهما في تحقيق هدف دول البريكس المتمثل في تحقيق الحياد الكربوني من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٨، حيث جعلت دول البريكس الاستدامة البيئية أولوية قصوى في سياساتها نظرًا لمخاوفها بشأن التأثير السلبي لاعتمادها على الوقود الأحفوري على البيئة. وقد أدى اعتمادها على الوقود الأحفوري، سواءً لإنتاج الطاقة أو استيرادها، إلى زيادة مطردة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بمرور الوقت. ومع ذلك، تتمتع دول البريكس أيضًا بإمكانيات كبيرة لمصادر الطاقة المتجددة التي يمكن تسخيرها دون

الإضرار بالبيئة. كما تناولت الدراسة تأثير الابتكار في مجال الطاقة، والنمو الاقتصادي، وعائد الموارد الطبيعية على تعزيز الاستدامة البيئية.

دعمت النتائج فرضية منحنى كوزنتس البيئي، وأشارت إلى أن التمويل الأخضر والتكنولوجيا المالية والابتكار في مجال الطاقة يعززان الاستدامة البيئية. وأثبتت الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وشبكة التمويل الأخضر، والتكنولوجيا المالية، وإيرادات الموارد الطبيعية، بينما يُظهر الناتج المحلي الإجمالي والابتكار في مجال الطاقة علاقة سببية أحادية الاتجاه مع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة دول البريكس بضرورة إعطاء الأولوية لتطوير المنتجات المالية الخضراء، وتوسيع قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تقديم تسهيلات ائتمانية خضراء.

- **دراسة Karen Jackson، ٢٠٢٤، بعنوان:**

(Political alliances and trade: Europe in a polarized world)

أوضحت هذه الدراسة كيفية تأثير التحالفات السياسية على التجارة والرفاهية في أوروبا والاقتصادات العالمية الرئيسية في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية. كما قدمت تقييم لتأثير التحالفات العسكرية على التجارة من خلال الجاذبية الهيكلية.

كما أوضحت الدراسة الآثار المحتملة لتقوية وتفكك التحالفات السياسية داخل التكتلات على التجارة والرفاهية. وكشفت النتائج عن عواقب وخيمة على التجارة والرفاهية ناجمة عن توسع أو تفكك منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وإنشاء تحالف عسكري في إطار منظمة شنغهاي للتعاون. ومن وجهة نظر أوروبية، أوضحت نتائج الدراسة أن انضمام أعضاء جدد إلى الناتو سيجلب فوائد اقتصادية، بينما سيؤدي انسحاب الولايات المتحدة من الناتو، أو تعميق منظمة شنغهاي للتعاون، إلى آثار سلبية على التجارة والرفاهية. إذا أدى خروج الولايات المتحدة من الناتو إلى تفكك التحالف، وأنشأت منظمة شنغهاي للتعاون تحالفًا عسكريًا، فسيؤدي ذلك إلى عواقب وخيمة على الاتحاد الأوروبي.

- **دراسة ريمان عبد العال، ٢٠٢٥ بعنوان** (أثر توسيع عضوية مجموعة البريكس على توازن القوى العالمية)

تناولت الدراسة مسألة التوسع في تحالف البريكس وتأثير ذلك على النظام العالمي الجديد وكذلك على الدول الأعضاء. كما تناولت الدراسة التحديات والفرص المرتبطة بتنسيق السياسات النقدية بين الدول الأعضاء وكيفية تحقيق الاستقرار المالي في ظل هذه المستجدات.

توصلت الدراسة إلى تزايد الاتجاه نحو التعددية القطبية، حيث أدى توسيع عضوية مجموعة البريكس إلى تقليل الهيمنة الغربية إلى جانب تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، مما يعزز فكرة عالم متعدد الأقطاب، خاصة مع انضمام دول رئيسية من الشرق الأوسط وأفريقيا، كما أوضحت الدراسة تزايد الدور الذي تضطلع به مجموعة البريكس لتمثيل الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في النظام العالمي.

- **دراسة جيهان عبد السلام، ٢٠٢٥، بعنوان** (البريكس ما بعد التوسع - رؤية استشرافية للفرص والتحديات)

ركزت هذه الدراسة الضوء على الفرص المستقبلية التي قد يحظى بها التكتل، كذلك التحديات التي قد تؤثر على أدائه، وذلك في ظل رؤية استشرافية للدور الاقتصادي الذي تلعبه دول البريكس.

وقد خلصت الدراسة الى أن توسع البريكس ليضم أعضاء جدد يعتبر خطوة لتعزيز المنافسة مع النظام الاقتصادي العالمي ولا يعنى الغاءه على الاطلاق. كما أن المزايا الاقتصادية التي قد يتسم بها تحالف البريكس قد يواجهه أيضا تحديات مستقبلية كالتوترات القائمة بين بعض الدول الأعضاء، وادراج بعضهم ضمن أكبر الدول المصدرة للانبعاثات الكربونية، فضلا عن افتقار المجموعة إلى مبادئ أيديولوجية موحدة واضحة أو رؤية مشتركة لإدارة النظام العالمي.

المبحث الأول: الإطار النظري حول التحالفات الدولية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

أولا: تعريف التحالفات الدولية وأهدافها

في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، تبرز التحالفات الدولية أو التكتلات الدولية كأحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتعزيز مصالحها الاستراتيجية وتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية. وتُعرف التحالفات الدولية بأنها (تحالفات رسمية بين مناطق أو دول مختلفة، تهدف إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي).**(Rwigema,2020)**

تعمل هذه التحالفات الدولية على زيادة التبادل التجاري من خلال خفض أو إزالة الحواجز التجارية، جذب الاستثمارات، تنسيق السياسات النقدية والمالية، بهدف خفض التكاليف على كل من المستهلكين والمنتجين، مع زيادة التجارة بين الدول المشاركة. **(Krugman & Obstfeld, 2018)**

تستهدف هذه التحالفات تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والسياسية يمكن توضيحها كما يلي:

تعمل التحالفات الاقتصادية الدولية على تعزيز التنمية الاقتصادية، لا سيما للدول الأقل نموًا. فمن خلال التكامل مع الاقتصادات الأكثر تقدمًا، يمكن للدول النامية تسريع نموها الاقتصادي والتكيف بسرعة أكبر مع الاقتصاد العالمي. وكما يشير إفريمنكو وآخرون، "تندمج الدول الأقل نموًا مع الدول المتقدمة، وتشكل تكتلات وروابط تكاملية، مما يجعل مستوى تنميتها الاقتصادية والسياسية أقرب إلى مستوى الدول المتقدمة". **(Efremenko,2015).**

كما تُنشئ هذه التحالفات أطرًا لتحقيق مستويات معيشية أفضل في جميع الدول الأعضاء. وتتحد هذه الكيانات لتضع سياسات تنافسية مشتركة تُمكّنها من المنافسة بفعالية أكبر في الأسواق العالمية التي تزداد صعوبة بالإضافة الى تمكين الدول من الاستفادة من الموارد والمعارف والخبرات الجماعية لتعزيز مكانتها الاقتصادية. **(Verhun et al., 2020).** كما تجدر الإشارة أيضا الى انه من خلال التحالفات الاقتصادية يسهل تطوير البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية الحيوية، مما يُهيئ بيئات مُواتية للاستثمار والنمو والتوسع الاقتصادي. **(Suyanto et al., 2023)**

كما تجدر الإشارة الى أن هذه التحالفات الاقتصادية تُمكّن الدول من تنويع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على الأسواق الموحدة. كما تُمكّن الشركات من تحسين قدراتها التشغيلية من خلال التركيز على الكفاءات الأساسية مع تعويض أوجه القصور. ويمكن للشركات الاستفادة من نقاط قوتها المميزة، وفي الوقت نفسه، الحصول على دعم شركاء التحالف في المجالات التي تعاني فيها من نقاط ضعف نسبية. **(Jia-qiang, 2021)**

وتتخذ التحالفات الدولية أشكالًا متنوعة، تمثل درجات متفاوتة من التكامل، ويمكن ترتيبها من الأدنى إلى الأعلى: منطقة التجارة الحرة (اتفاقية النافتا سابقًا، USMCAحاليا)، والاتحاد الجمركي (مثل الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي)، والسوق المشتركة (مثل السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا "COMESA")، والتكامل الاقتصادي الشامل مثل الاتحاد الاوروبي. وقد أدت هذه التشكيلات إلى ظهور العديد من الترتيبات الإقليمية والقارية الهادفة إلى تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو مشتركة، واتفاقيات التجارة في أمريكا الشمالية، والأسواق الإقليمية المختلفة في أفريقيا وقارات أخرى. **(Jufri,٢٠١٦)** ويمكن استعراض هذه الأشكال بشكل من التفصيل كما يلي:

١ـ منطقة التجارة الحرة (اتفاقية النافتا سابقًا، USMCAحاليا)

تعد اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) إحدى أوسع مناطق التجارة الحرة في العالم، وهي اتفاقية تجارية بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة، استهدفت إزالة الحواجز التجارية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الثلاث **(Hanson, 2018).** دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في يناير ١٩٩٤، بهدف إلغاء معظم الحواجز الجمركية وغير الجمركية. وقد ساهمت الاتفاقية في تعميق التجارة بين الدول الأعضاء وزيادة الاستثمارات وتسهيل التجارة بين دول أمريكا الشمالية الثلاث من خلال "تقليل الحواجز التجارية، مثل الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والسيارات".**(Makholm, 2018)**

كما تجدر الإشارة الى أن تشكيل اتفاقية نافتا شكل تحولاً كبيراً في السياسة التجارية الأمريكية، التي لطالما فضّلت التعددية. وقد حُدّدت الاتفاقية كعامل رئيسي في "تحوّل الولايات المتحدة إلى الإقليمية"، مُمثّلةً بذلك انحرافاً عن النهج السابق ومُساهمةً في ظاهرة "الإقليمية الجديدة" في العلاقات الاقتصادية الدولية، كما ساهم تطبيق اتفاقية نافتا أيضًا في ظهور "دول محورية" في شبكات التجارة العالمية. وأصبحت المكسيك، بصفتها عضوًا في نافتا، إحدى هذه الدول المحورية بإبرامها "عشر اتفاقيات تجارة حرة، بما في ذلك اتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وتشيلي، وبوليفيا، وكولومبيا-فنزويلا، ونيكاراغوا، وكوستاريكا، والاتحاد الأوروبي، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وإسرائيل، وغواتيمالا-السلفادور-هندوراس"، وقد أدى هذا النمط من الاتفاقيات المتداخلة إلى خلق شبكة معقدة من العلاقات التجارية تتمحور حول دول رئيسية. **(Bala, 2017)**

على الرغم من نجاحها في توسيع التجارة الإقليمية، واجهت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) انتقادات متزايدة على مر السنين منذ تطبيقها عام ١٩٩٤. بعد أكثر من عقدين من تشكيل العلاقات الاقتصادية في أمريكا الشمالية، شهدت اتفاقية نافتا تحولاً كبيراً في عام ٢٠٢٠ عندما أُعيدت هيكلتها تحت اسم اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA). واستهدفت الاتفاقية الجديدة تحديث بعض جوانب نافتا، بما في ذلك قواعد التجارة الرقمية وحماية حقوق الملكية الفكرية بالإضافة الى تحسين حقوق العمال في المكسيك. **(León, 2021)**

٢-الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي

تأسس مجلس التعاون الخليجي في ٢٥ مايو ١٩٨١، في الرياض، المملكة العربية السعودية، كاتحاد سياسي واقتصادي إقليمي حكومي دولي يضم ست دول عربية مطلة على الخليج العربي: البحرين، الكويت، عُمان، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. يعمل مجلس التعاون الخليجي كسوق مشتركة تتمتع ببعض سمات الاتحاد النقدي، على الرغم من عدم تحقيق الاتحاد النقدي الكامل بعد. يُمكّن التكامل الذي تحقق من خلال الاتحاد الجمركي مواطني دول مجلس

التعاون الخليجي من التنقل بحرية داخل الدول الأعضاء، وممارسة تجارة التجزئة والجملة عبر الحدود، وتملك الأسهم، وتأسيس شركات مساهمة، والاستثمار في جميع أنحاء المنطقة. كما تطور مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التحديات الإقليمية المختلفة، مع تعزيز التكامل الاقتصادي بين أعضائه. وقد أحرز تقدمًا ملحوظًا نحو التكامل الاقتصادي من خلال إنشاء اتحاد جمركي عام ٢٠٠٣ وسوق مشتركة عام ٢٠٠٧. مكّن التكامل الإقليمي من تسهيل حركة الإنتاج، وإزالة الحواجز التجارية، وتنسيق السياسات الاقتصادية، مما أدى إلى إنشاء سوق موحدة تخدم حوالي ٥٥ مليون شخص عام ٢٠٢٣.(**Bhowmik2021)**

يوفر الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي العديد من المزايا المهمة لدوله الأعضاء:

- تحسين الوصول إلى الأسواق وتعزيز الكفاءة الاقتصادية: من خلال إنشاء منطقة جمركية واحدة، يُمكّن الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي من حركة سلسة للسلع ورأس المال والعمالة عبر حدود الدول الأعضاء، مما يُسهم في توزيع أكثر كفاءة للموارد في جميع أنحاء المنطقة.**Alschner et al., 2016))**
- تطوير البنية التحتية المتكاملة: حيث سهّل الاتحاد إنشاء بنية تحتية متكاملة للغاية، بما في ذلك الشبكة الوطنية وشبكة أنابيب واحدة لنقل الغاز الطبيعي، مما يُسهم بشكل كبير في تنمية التجارة بين الدول الأعضاء. **(Efremenko et al., 2015)**
- توفير فرص استثمارية موسعة: تُعد السوق المشتركة بمثابة ضمانة لجميع مواطني دول مجلس التعاون الخليجي بمعاملة متساوية في أنشطة الاستثمار، وحركة رأس المال، وملكية الأسهم، وتأسيس الشركات، مما يُوسّع آفاق الاستثمار الإقليمي. (**Efremenko et al., 2015)**
- تعزيز إصلاح السياسات: على عكس بعض الاتفاقيات الإقليمية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نُفِّذ الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي

بشكل جيد نسبيًا، مما ساعد على ترسيخ إصلاحات السياسات المحلية في جميع الدول الأعضاء. **(Alschner et al., 2016)**

في السنوات الأخيرة، دخل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي مرحلة جديدة تتميز بالابتكار التكنولوجي والتحول الرقمي. ابتداءً من عام ٢٠١٦، أبدت العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية، اهتمامًا كبيرًا بتطبيقات تقنية البلوك تشين. وقد ركزت هذه الدول على تبني هذه التقنية بتوجهات متباينة: ركزت البحرين على تطوير الأطر القانونية والهياكل التنظيمية قبل تطبيقها في الخدمات المالية وإدارة الوثائق الرقمية، بينما ركزت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على استكشاف التطبيقات العملية لأنظمة البلوك تشين في الخدمات الحكومية والمالية والتجارية، ويُمثل هذا التركيز المتزايد على التكامل التكنولوجي بُعدًا جديدًا في مسيرة التعاون الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مما قد يُمهّد مسارات جديدة للتكامل الإقليمي تتجاوز آليات التجارة والاستثمار التقليدية. وبينما لا تزال هناك تحديات في تحقيق اتحاد اقتصادي كامل، بما في ذلك تعثر التقدم نحو عملة موحدة، يواصل مجلس التعاون الخليجي استكشاف مناهج مبتكرة لتعميق الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء. ويُظهر البحث المستمر في تطبيقات تقنية البلوك تشين قدرة مجلس التعاون الخليجي على التكيف والتزامه بتبني التقنيات الحديثة كأدوات لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.**(Hilali,2022)**

٣-السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)

الكوميسا هي التكتل الاقتصادي لدول شرق وجنوب أفريقيا، وتعود جذورها إلى منتصف ستينيات القرن الماضي، عندما عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة اجتماعًا للدول المستقلة حديثًا في شرق وجنوب أفريقيا لمناقشة آليات التكامل الاقتصادي الإقليمي. بدأت الكوميسا منطقة للتجارة التفضيلية وتطورت في ديسمبر ١٩٩٣م إلى منطقة التجارة الحرة لشرق وجنوب أفريقيا. وتعتبر الكوميسا

تجمعا اقتصاديا يهدف إلى تهيئة الدول الأفريقية الأعضاء للدخول في منظمة التجارة العالمية. **(Taddesse,2019)**

حققت الكوميسا العديد من الإنجازات التكاملية منذ تأسيسها. فقد نجحت في إنشاء منطقة تجارة حرة عام ٢٠٠٠، بهدف رئيسي هو تسهيل التكامل الإقليمي من خلال إلغاء التعريفات الجمركية على السلع المتداولة بين الدول الأعضاء وهي ٢١دولة تتمثل في مصر -بوروندي - كينيا – موريشيوس – الصومال – زيمبابوي – جزر القمر – إريتريا – ليبيا – رواندا – تونس – جيبوتي – أثيوبيا – مدغشقر – سيشيل – أوغندا – جمهورية الكونغو الديمقراطية –سوازيلاند– مالاوي – السودان – زامبيا.

شهدت الكوميسا خلال مسيرتها التنموية تغييرات هيكلية متعددة، شملت إنشاء العديد من المؤسسات الإقليمية لتعزيز التعاون والتنمية. وتشمل هذه المؤسسات غرفة مقاصة الكوميسا، وبنك التجارة والتنمية التابع للكوميسا، ووكالة الاستثمار الإقليمية، وغيرها. كما أنه لمنظمة الكوميسا مبادئ أساسية لابد للدول الأعضاء الالتزام بها والموافقة عليها كالمساواة والتكافل والاحترام المتبادل والتضامن والاعتماد الجماعي المتبادل وعدم الاعتداء بين الدول الأعضاء، والاعتراف بسيادة حكم القانون ومراعاته وتشجيع حماية حقوق الإنسان والشعوب طبقا لأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان. **(إيهاب، ٢٠١١)**

تسعى دول الكوميسا إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها: (بلعابد،٢٠٢٢)

- تبني سياسات اقتصادية كبيرة ومشتركة بين أعضاء التكتل، بغية رفع مستوى معيشة شعوب تلك الدول وتقوية العلاقات فيما بينها.
- إيجاد تعاون مشترك بناء من أجل خلق بيئة للاستثمار المحلي والإقليمي والأجنبي.
- تشجيع النمو المستمر من خلال إيجاد توازن بين الإنتاج وتسويقه.
- تعزيز العلاقات بين دول السوق المشتركة وبقية دول العالم وحماية المواقع المشتركة في نطاق دولي.

- المساهمة في تحقيق السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء مما يتيح تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة.
- السعي لتوحيد العملة النقدية للدول الأعضاء، وإنشاء مؤسسة نقدية لدعم التنسيق والتكامل فيما بينه.

وعلى الرغم من المزايا التي حققتها السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا الا انها لا تزال تواجه تحديات مختلفة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، لعل من أهمها الأزمات السياسية والأمنية في عدة دول منظمة للتكتل، تنسيق السياسات الزراعية بين دول التكتل، بما يوفر الأمن الغذائي من خلال الرفع من نسبة صادرات المنتجات الزراعية، بالإضافة الى العمل على وضع برنامج توزيع متوازن يسمح بحل مشكلة نقص إمدادات المياه والطاقة.

٤ـ الاتحاد الأوروبي

تم تأسيس الاتحاد الأوروبي رسمياً بموجب معاهدة ماستريخت (معاهدة الاتحاد الأوروبي)، التي وُقعت عام ١٩٩١ ودخلت حيز التنفيذ في ١ نوفمبر ١٩٩٣، وهو اتحاد سياسي واقتصادي بدأ تكوينه في البداية بستة أعضاء مؤسسين وهم: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ واستمر الاتحاد الأوروبي في التوسع، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتلتها المملكة المتحدة وايرلندا والدنمارك عام ١٩٧٣، ثم انضمت اليونان واسبانيا والبرتغال، وفي عام ١٩٩٥ انضمت السويد والنمسا وفنلندا. وفي عام ٢٠٠٤، انضمت عشر دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي وهي بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، هنغاريا، سلوفينيا، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، قبرص. وفي عام ٢٠٠٧ انضمت رومانيا وبلغاريا، وفي عام ٢٠١٣ انضمت كرواتيا، وفي ٣١ يناير ٢٠٢٠، أصبحت بريطانيا العظمى أول دولة تغادر الاتحاد الأوروبي وأصبح يضم ٢٧ دولة عضو تقع أساساً في قارة أوروبا.

ويعمل الاتحاد الأوروبي من خلال مجموعة من المؤسسات فوق الوطنية المستقلة تشمل المفوضية الأوروبية، مجلس الاتحاد الأوروبي، المجلس الأوروبي،

محكمة العدل الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي. كما أدخلت اليورو كعملة مشتركة للاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٩.

تتمثل الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي في تعزيز السلام ورفاهية مواطنيه، وتعزيز منطقة من الحرية والأمن والعدالة، وضمان التنمية المستدامة القائمة على النمو الاقتصادي المتوازن، وتعزيز اقتصاد السوق الاجتماعي، ومكافحة الإقصاء الاجتماعي والتمييز، وتعزيز العدالة والحماية الاجتماعية، والمساواة بين المرأة والرجل، وتعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي والتضامن بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى دوره الاقتصادي والسياسي، توسع دور الاتحاد الأوروبي في فترة ما بعد الحرب الباردة ليشمل عمليات حفظ السلام وإدارة الأزمات، ومكافحة التحديات المتزايدة مثل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والمخدرات، وإرساء السلام والاستقرار في المناطق التي تشهد أزمات.

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أنجح تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في العالم، وقد أحدث آثاراً اقتصادية بارزة على دوله الأعضاء والاقتصاد العالمي. يمكن تلخيص أهم هذه الآثار الاقتصادية فيما يلي:

١- تعزيز التجارة وإلغاء الحواجز الجمركية: حيث أدى تأسيس الاتحاد الأوروبي إلى إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة بين الدول الأعضاء، مما سهل التبادل التجاري وخفض تكاليف المنتجات .كما أن تطوير السوق الموحدة ساهم في زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء بشكل كبير. أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر كتلة تجارية في العالم، حيث يمثل ٢٠% من الصادرات والواردات العالمية، باستثناء التجارة البينية داخل الاتحاد، وقد عزز الاتحاد من علاقاته التجارية مع بقية العالم من خلال إبرام العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع دول مختلفة مثل جورجيا والمكسيك ومولدوفا وكوريا الجنوبية وكولومبيا وبيرو وأوكرانيا.

٢- تحسين مستويات المعيشة والنمو الاقتصادي: كان أحد الأهداف الأساسية للاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه هو تحسين مستويات المعيشة للمواطنين. وقد نجح الاتحاد في تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام، حيث ساهم في تعزيز التوسع

الاقتصادي المستمر وتحسين الاستقرار الاقتصادي لدوله الأعضاء. لقد أدى التكامل الاقتصادي والسوق الموحدة إلى زيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، خاصة في المناطق الأقل تطوراً ضمن الاتحاد

كما نجحت سياسة الاتحاد الإقليمية في تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء الأقل تطوراً، مثل إسبانيا والبرتغال، وبعد توسع الاتحاد، اعتمدت الدول الأعضاء الجدد من وسط وشرق أوروبا بشكل أكبر على السياسة الإقليمية لتطوير اقتصادها.

٣- تقليص الفوارق الاقتصادية والتماسك الاجتماعي: ركز الاتحاد الأوروبي منذ نشأته على تقليص الفوارق بين المناطق المختلفة وضمان التنمية المتناسقة بين الدول الأعضاء. حيث نصت معاهدة روما على "تعزيز وحدة اقتصاديات الدول الأعضاء وضمان تنميتها المتناسقة من خلال تقليص الاختلافات القائمة"

٤- تقليل النزاعات والحروب: تأسس الاتحاد الأوروبي في الأصل كترتيب اقتصادي. ونظراً لتاريخ الحروب في القارة، كان الاعتقاد السائد أنه إذا كانت الدول مرتبطة اقتصادياً، فسيكون من مصلحتها تجنب النزاعات التي يمكن أن تؤثر سلباً على هذه العلاقة الاقتصادية، وقد نجح الاتحاد الأوروبي في تقليل النزاعات المسلحة وتطوير سوق موحدة في القارة.

٥- تعزيز حرية التنقل ("الحريات الأربع"): أحد أهم الآثار الاقتصادية للاتحاد الأوروبي هو تحقيق "الحريات الأربع"، وهي حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء، تم استكمال هذه الحريات في عام ١٩٩٣ مع اكتمال السوق الموحدة.

من خلال هذه الآثار الاقتصادية الإيجابية، أثبت الاتحاد الأوروبي أنه يمثل نموذجاً ناجحاً للتكامل الإقليمي الذي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة، وتقليل النزاعات، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي لدوله الأعضاء.

ثانيا: دور التحالفات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة

تعد التحالفات الدولية أداة فعّالة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث توفر التمويل منخفض التكلفة، وتوسع الأسواق، وتنقل التكنولوجيا، وتدعم استقرار الموارد . يُمثل السعي لتحقيق التنمية المستدامة أحد أكثر التحديات العالمية تعقيدًا، ويتطلب مستويات غير مسبوقة من التعاون والشراكة الدولية. كما أن المشاكل المتعلقة بالتنمية المستدامة عالمية بطبيعتها، إلا أن حلولها يجب أن يتم تقييمها من منظور متعدد الأبعاد يشمل الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والاقتصادية ولا تمتلك أي دولة الموارد أو الخبرة أو القدرة على مواجهة تحديات التنمية المستدامة المتعددة الجوانب بشكل مستقل.

وتلعب التحالفات الدولية أيا كان نوعها دورًا حاسمًا في تسهيل التعاون بين الدول لمواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، فعلى سبيل المثال في ٢٠٢٤ حققت البنوك التنموية المتعددة الأطراف رقمًا قياسيًا في تمويل المناخ وصل الى **137مليار دولار** مع أثر ملموس في زيادة مشاركة القطاع الخاص (زيادة ٣٣% في التمويل الخاص المرتبط بالمناخ). مما يدل على قدرة التحالفات الدولية على تكوين موارد كبيرة تستطيع التخفيف من آثار التغيّر المناخي وتمويل التحوّل للطاقة النظيفة . **(Acharya,2022)**

كما تسهل التحالفات الدولية من تحقيق التنمية المستدامة من خلال لتعاون والتبادل ونقل الموارد بين الدول من خلال شبكات من الروابط المترابطة بين أصحاب المصلحة المتعددين. كما تنجح التحالفات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من وفورات النطاق لتعزيز كفاءة مشاريع التنمية ذات عمليات الإنتاج المشتركة. ونظرًا لترابط أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بشكل كبير وتحقيقها يتطلب التعاون بين الجهات الفاعلة العاملة في قطاعات متنوعة، فإن الأطر التحليلية القائمة على وفورات النطاق يمكن أن تُقيّم كفاءة المشاريع وتُعززها، مع استخدام أساليب عادلة لتقاسم التكاليف لثني الجهات الفاعلة عن العمل في صوامع غير فعالة. **(Acharya,2022)**

وبالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، يصبح التعاون مع البلدان الأخرى من خلال الشراكات أمراً ضرورياً، في حين تستفيد البلدان ذات الدخل المتوسط من ترتيبات نقل التكنولوجيا التي تعمل على خفض التكاليف البيئية للنمو الاقتصادي.

تظهر الفوائد الاقتصادية التي تحققها التحالفات الدولية الساعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال آليات تعبئة الاستثمار المباشر وجذب الموارد. وتوفر أهداف التنمية المستدامة آليةً لجذب الاستثمار وتعبئة الموارد في القطاعات التي تُسهم في النمو الاقتصادي المستدام، حيث تُتيح العديد من الأهداف، مثل الطاقة النظيفة وتطوير البنية التحتية والزراعة المستدامة، فرصًا للابتكار وخلق فرص العمل ومشاركة القطاع الخاص، ويحدث هذا الجذب الاستثماري لأن البلدان قادرة على الاستفادة من أطر التحالفات لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي الذي يحرك النمو الاقتصادي مع تعزيز أهداف التنمية المستدامة في الوقت نفسه. **(Ziky, M.,,2023)**

كما تُحقق التحالفات الدولية نتائج اقتصادية كبيرة من خلال نماذج نمو شاملة تُعزز الإنتاجية الإجمالية. تُبرز أهداف التنمية المستدامة أهمية النمو الشامل، الذي يضمن توزيع منافع التنمية الاقتصادية بالتساوي بين جميع شرائح المجتمع، ومعالجة قضايا مثل الفقر وعدم المساواة والفجوة بين الجنسين وفرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، بما يُعزز نظامًا اقتصاديًا أكثر شمولًا. ولا يعمل هذا النهج الشامل على الحد من التفاوتات الاجتماعية فحسب، بل يعمل أيضاً على تحسين الإنتاجية الاقتصادية من خلال ضمان حصول جميع الناس على فرص متساوية للمساهمة في التقدم الاقتصادي والاستفادة منه. **(Ziky, M.,,2023)**

يمثل التحول نحو أنظمة الإنتاج المستدامة فائدة اقتصادية رئيسية ثالثة، حيث تُسهّل التحالفات إنشاء الأسواق وتحقيق مكاسب تنافسية طويلة الأجل. تُقرّ أهداف التنمية المستدامة بالحاجة إلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، مع الانتقال إلى اقتصاد دائري أكثر استدامةً يُولّد نموًا اقتصاديًا من خلال خلق أسواق جديدة، وتعزيز كفاءة الموارد، وتقليل النفايات، وتحفيز الابتكار التكنولوجي. ويمكن لهذا التحول نحو الإنتاج والاستهلاك المستدامين أن يحفز النشاط الاقتصادي، ويخلق فرص العمل،

ويعزز القدرة التنافسية للصناعات على المدى الطويل، مما يوضح كيف أن التعاون القائم على التحالف يخلق عوائد اقتصادية قابلة للقياس مع تحقيق أهداف التنمية. **(Ziky, M.,,2023)**

ويمكن عرض بعض الأمثلة لدور التحالفات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١)

المجال	الدور الاقتصادي للتحالفات الدولية	أمثلة وإحصاءات
تعبئة الموارد المالية	توفير قنوات تمويل بديلة وخفض تكلفة رأس المال وزيادة الاستثمار.	بنك التنمية الجديد (٣٢ مليار دولار حتى ٢٠٢٣).
التجارة والاستثمار البيني	خلق أسواق واسعة، تقليل تكاليف المعاملات، تعزيز اقتصاديات الحجم الكبير.	الاتحاد الأوروبي: ٦٥% من التجارة بينية.
نقل التكنولوجيا والمعرفة	تعزيز الإنتاجية من خلال دعم الابتكار والبحث العلمي.	Horizon Europeبميزانية ٩٥ مليار يورو.(2021–2027)
الأمن الغذائي والطاقة	بناء شبكات إمداد مرنة وتقليل التقلبات السعرية.	استثمارات البريكس في الطاقة الشمسية بالهند والزراعة بالبرازيل.
الحوكمة الاقتصادية العالمية	تعزيز قوة التفاوض للدول الأعضاء لتحقيق عدالة أكبر في النظام المالي.	البريكس يطالب بإصلاح نظام التصويت في صندوق النقد الدولي.

الجدول من اعداد الباحثة

يعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التحالفات الدولية بشكل حاسم على تجاوز العوائق المؤسسية والسياسية الأساسية التي قد تعيق التقدم. تُبرز نتائج الأبحاث فجوات القدرات المؤسسية، وتأثير الإرادة السياسية، وأهمية التحالفات الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمثل هذه الفجوات في القدرات تحديات كبيرة حيث قد تفتقر الدول النامية إلى الخبرة الفنية أو الأنظمة الإدارية أو الموارد المالية اللازمة للمشاركة الكاملة في أطر التحالف، في حين تحدد الإرادة السياسية ما إذا كانت الحكومات تعطي الأولوية لأهداف التنمية المستدامة طويلة الأجل على المكاسب الاقتصادية أو السياسية قصيرة الأجل. **(Dinbabo,2025)**

يكمن استمرار نجاح هذه التحالفات الاستراتيجية في قدرتها على دمج معايير الاستدامة في نماذج الأعمال الأساسية مع الحفاظ على القدرة التنافسية الاقتصادية.

وتشير نتائج الأبحاث إلى أن التحالفات الاستراتيجية لا تُسهّل دمج المعايير البيئية والاجتماعية والمؤسسية في نماذج الأعمال فحسب، بل تلعب أيضًا دورًا حاسمًا في ضمان مرونتها على المدى الطويل.

ثالثا: آليات التحالفات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة

تعتمد التحالفات الدولية على مجموعة من الاليات بهدف مواجهة التحديات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة منها:

١- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فمع تزايد التوجه العالمي نحو تحقيق التنمية المستدامة أصبحت الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالغة الأهمية للتعاون الدولي (**Choi et al., 2020**)، حيث يستفيد الطرفين من نقاط قوة الآخر مما يؤدي الى تقديم خدمات فعالة وحلو مبتكرة في مختلف المجالات. وتعد هذه الشراكات ألية عمل أخرى بالإضافة الى الشراكات متعددة الأطراف التي أقرّتها القمة العالمية للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢، وهي تجمع جهات فاعلة من المجتمع المدني والحكومات وقطاع الأعمال لربط المعايير متعددة الأطراف بالعمل المحلي (**Koroneos et al., 2012**)

٢- التحالفات الاستراتيجية بين القطاعات (Cross-sectoral Strategic Alliances): وتستهدف هذه التحالفات الجمع بين الكفاءات والمعرفة لتحقيق القيمة المشتركة، وتجمع الموارد لمعالجة التحديات البيئية، وعلاج الأمراض، والتمويل المستدام، وخلق فرص العمل. (**Pereira et al., 2023**)

٣- شراكات الاستدامة الحضرية العابرة للحدود الوطنية: تتعاون مؤسسات وجهات فاعلة متعددة من دول مختلفة لتحسين نتائج الاستدامة الحضرية في المدن المشتركة. تعزز هذه التحالفات التنمية الحضرية المستدامة، مع توفير خدمات وفرص عمل وظروف بيئية أفضل للسكان المحليين من خلال حوار منظم وتعاون وتشارك الموارد. يوضح هذا النهج كيف يمكن للتعاون العابر للحدود أن يحقق فوائد ملموسة للسكان، مع تعزيز أهداف الاستدامة. (**Sandoval et al., 2023**)

٤- مبادرات التنمية المستدامة الإقليمية: تجمع هذه الأطر التعاونية الدول المتجاورة لمواجهة التحديات البيئية المشتركة، مثل إدارة موارد المياه، وتلوث الهواء، والحفاظ على النظم البيئية. ومن خلال تجميع الخبرات والموارد، تُطوّر هذه التحالفات الإقليمية نُهُجًا مُنسّقة تُدرك الطبيعة العابرة للحدود للقضايا البيئية. **(Sandoval et al., 2023**

٥- منصات تبادل المعرفة العالمية: أنشأت المؤسسات التعليمية الدولية شبكات تعاونية تُركز تحديدًا على تطوير ونشر معارف التنمية المستدامة. تُسهّل هذه المنصات نقل أفضل الممارسات والمناهج المبتكرة والحلول التكنولوجية عبر الحدود الوطنية، مما يُسهم في تسريع تطبيق ممارسات الاستدامة عالميًا.**Sandoval et al., 2023)**

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لدور تحالف البريكس في تحقيق التنمية المستدامة

أولا: التعريف بالبريكس ونشأته وأهدافه

تعود بداية تحالف مجموعة البريكس الى عام ٢٠٠١ حيث ضمت البرازيل وروسيا والهند والصين، وفي عام ٢٠١٠ انضمت جنوب افريقيا الى التحالف، ويكتسب تحالف البريكس أهمية دولية متزايدة ليس فقط لأن مساحة أراضيه تزيد عن ربع مساحة العالم ولأن ما يقرب من نصف سكان العالم يعيشون في أراضيه حيث تشكل دول مجموعة البريكس مجتمعة ٤٠% من سكان العالم و٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما يمثل ما يقرب من خمس الاقتصاد العالمي، ولكن أيضاً بسبب حصته المتزايدة باستمرار في الاقتصاد العالمي **(Buss et al., 2014).**

جدير بالذكر أن الدول الأعضاء في مجموعة البريكس تحتل مرتبة بين أكبر الاقتصادات في العالم، حيث تحتل الصين والبرازيل والهند وروسيا المرتبة الثانية والسابعة والتاسعة والحادية عشرة على التوالي في تصنيفات الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما تحتل جنوب أفريقيا المرتبة السابعة والعشرين. ويتمتع كل عضو بنقاط قوة اقتصادية مميزة: فنجد البرازيل تقود أمريكا اللاتينية في الناتج المحلي الإجمالي، وروسيا هي أكبر مصدر للغاز الطبيعي وثاني أكبر مصدر للنفط في العالم، والهند

تحافظ على نمو اقتصادي ثابت بمعدل ٥.٦٪ سنويًا على مدى العقدين الماضيين، والصين رسخت نفسها باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم. **(Iqbal,2023)**

وعلى عكس المنظمات الدولية التقليدية، لا تحتفظ دول مجموعة البريكس بأمانة عامة أو ميثاق أو أي معايير مؤسسية رسمية أخرى، بل تختار بدلاً من ذلك إنشاء نموذج يسمح لكل دولة بمواصلة مسار التنمية الخاص بها، كما يُشدد إطار التعاون على بناء علاقات متعددة الأطراف قائمة على المنفعة المتبادلة، واستراتيجيات الربح للجميع، والمساواة، ومبادئ عدم التدخل، متجاوزةً بذلك حدود أعضاء البريكس لتشمل العالم أجمع.

عُقدت أول قمة رسمية لمجموعة البريكس في ١٦ يونيو ٢٠٠٩، في يكاترينبورغ، روسيا، إيذانًا بتأسيس المجموعة رسميًا كمنصة سياسية. تناولت القمة الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ وقضايا التنمية العالمية، مع تأسيس اجتماعات سنوية منتظمة. صاغ القادة الهدف الأساسي للمجموعة المتمثل في تطوير حوار متواصل وفعال وتعاون متبادل المنفعة. **(Kondratov, 2021)**

لقد أسهم هذا التوسع في ترسيخ مكانة مجموعة البريكس بوصفها تكتلًا سياسيًا شاملًا يجمع بين أبرز الاقتصادات الناشئة عبر قارات متعددة وقد انحصر التعاون في مراحله الأولى في مجال التمويل الدولي، ثم تطوّر ليغطي مجالات أوسع مثل التعليم، والصحة، والزراعة، والدفاع**(Schönwald,2020)** .

وتشمل المبادئ الأساسية التي أقرتها القمة الأولى في عام ٢٠٠٩ أولوية سيادة القانون والدبلوماسية المتعددة الأطراف مع دور قيادي للأمم المتحدة، فضلاً عن تمثيل أكبر للأسواق الناشئة والبلدان النامية في الحوكمة العالمية. وتركز مجموعة البريكس على مبادئ النظام العالمي البديل ضمن نموذج جديد للعلاقات العالمية، مما يخلق ظروف تفاعل أكثر ثقة ويسمح للأعضاء بإظهار أهميتهم الجيوسياسية والجيواقتصادية. وقد توسعت أهداف مجموعة البريكس لتشمل التعاون الاقتصادي الهادف إلى توسيع الترابط

بين أسواق الأعضاء، وتعزيز التجارة والاستثمار المتبادلين، وتعزيز تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لزيادة الاستدامة الاقتصادية العالمية

في البداية، كان تعاون دول البريكس مدفوعًا بهدف مشترك يتمثل في تغيير قواعد مؤسسات بريتون وودز، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في ظل الضعف النسبي للقوة العالمية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في أعقاب الأزمة المالية عام ٢٠٠٨. ولا تزال المجموعة ملتزمة بإدخال تغييرات على حقوق التصويت في هذه المؤسسات، وتستخدم موقعها الجماعي للتأثير على التغيير الهيكلي داخل المؤسسات متعددة الأطراف القائمة، مع تمثيل مصالح الدول النامية والناشئة الأخرى.

لقد طورت مجموعة البريكس تعاونًا واسع النطاق في قطاعات متعددة، حيث أنشأت وطورت أكثر من ٣٠ مجالًا للتعاون في مجالات مثل الاقتصاد والمالية، والصحة والأمن، والتكنولوجيا، والابتكار، على الرغم من أن التنسيق في بعض القضايا السياسية ذات الأجندة الدولية لا يزال أكثر تعقيدًا.
لقد تأسست مجموعة البريكس بهدف إعادة تشكيل النظام الدولي عبر مجموعة من الأهداف التي تطورت مع مرور الوقت. فمن ناحية، تسعى البريكس إلى: **(Iqbal,2023)**

- خلق نظام عالمي متعدد الأقطاب: من خلال إعادة هيكلة النظام الدولي بما يحد من الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة والمؤسسات الغربية، والعمل على إرساء نظام عالمي أكثر عدلاً وتوازنًا يقوم على التعددية.
- تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري: حيث تركز الدول الأعضاء على تعزيز التجارة البينية، وجذب الاستثمارات المتبادلة، ودعم النمو الاقتصادي المستدام. كما يشكل التنسيق في السياسات الاقتصادية وسيلة لتقليل الاعتماد على الأسواق الغربية.
- تطوير آليات تمويل بديلة: أنشأت البريكس مؤسسات مالية خاصة مثل بنك التنمية الجديد (NDB) وصندوق الاحتياطي للطوارئ (CRA) بهدف تمويل مشروعات

البنية التحتية والتنمية المستدامة، سواء في دولها الأعضاء أو في الدول النامية الأخرى. **(Kondratov, 2021)**

- تعزيز التعاون في مجالات المعرفة والابتكار: تدرك البريكس أن التقدم التكنولوجي والبحث العلمي يمثلان ركيزة للنمو، ولذلك تدعم المبادرات المشتركة في مجالات التعليم، والصحة، والزراعة، والطاقة، مع التركيز على تبادل الخبرات والابتكار المحلي.
- الإسهام في تعزيز الأمن والاستقرار الدولي إلى جانب الاقتصاد حيث تلعب دول البريكس دورا هاما في القضايا الإقليمية والدولية، والدعوة إلى حل النزاعات عبر الحوار، بما يعزز الأمن الجماعي ويحد من التدخلات الخارجية.

مجالات تعاون دول البريكس:

- قطاع الطاقة والابتكار المستدام :يُعد قطاع الطاقة أحد الموضوعات الرئيسية لتحالف البريكس، حيث تم اتخاذ خطوات نحو تطوير ابتكارات الطاقة المستدامة **(Kudryashova et al., 2020)** .ويشمل هذا المجال تطوير الحوافز الضريبية لابتكارات الطاقة المستدامة كجزء من بناء القدرات الضريبية المعلن عنها في أجندة البريكس.
- النمو الاقتصادي الشامل وتحقيق المساواة: حيث تعمل دول البريكس على معالجة عدم المساواة العالمية من خلال تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، بما في ذلك الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية وشبكات الأمان الاجتماعي لضمان استفادة جميع أفراد المجتمع من النمو الاقتصادي **(Dorasamy et al., 2024)**
- ازالة الحواجز التجارية وتنمية البنية التحتية :حيث تتعاون دول البريكس لمعالجة قضايا مثل الحواجز التجارية والتنظيم المالي وتطوير البنية التحتية لخلق بيئة أكثر عدالة لجميع البلدان.

- الشراكات بين المدن والحوار البيئي :حيث تقوم دول البريكس ببناء الشراكات بين المدن من خلال منصات التبادل والمؤتمرات، وتعزز أيضاً الحوار والتعاون البيئي بين المدن **(Wang et al., 2021).**
- تعمل دول البريكس على تحقيق إصلاحات في مؤسسات الحوكمة العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لضمان تمثيل أفضل للدول النامية وتحقيق شفافية ومساءلة أكبر في النظام الاقتصادي العالمي.

البريكس وتعاون جنوب – جنوب

يعتبر تعاون جنوب–جنوب (South-South Cooperation)أحد أبرز أوجه التعاون الدولي المعاصر، ويشير إلى التبادل المنظم للمعرفة والخبرات والدعم الفني والتدريب، إضافة إلى توسيع مجالات التجارة والاستثمار بين الدول النامية. لقد ظهرت الملامح الأولى لهذ التعاون مع مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ الذي جمع قادة آسيا وأفريقيا للمطالبة باستقلالية سياسية واقتصادية أكبر عن القوى الاستعمارية، ثم ظهر بشكل أوضح في إطار حركة عدم الانحياز في ستينيات القرن العشرين، قبل أن يكتسب شكل مؤسسي عبر إنشاء مجموعة الـ ٧٧ في الأمم المتحدة عام ١٩٦٤، التي هدفت إلى تعزيز مصالح البلدان النامية في النظام الاقتصادي العالمي. ومع مرور الوقت، توسّع التعاون جنوب–جنوب ليشمل مجالات جديدة تتمثل في التكنولوجيا، والصحة، والطاقة، والتنمية المستدامة.

وتتمثل أهداف هذا التعاون في تعزيز القدرات المؤسسية للدول النامية، وتنمية البنية التحتية لها، وتعميق التكامل الإقليمي، إلى جانب تقليل الاعتماد على المساعدات المشروطة القادمة من الشمال. كما يهدف إلى تبادل الخبرات التنموية الملائمة لاحتياجات الشعوب، وتعزيز الابتكار المحلي، وفتح قنوات أكثر عدلاً للتجارة والاستثمار.

وتمثل مجموعة البريكس تحولاً جوهرياً في ديناميكيات القوة العالمية، حيث يخضع الاقتصاد العالمي لعملية تحول "من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق،

بل وتعد من أبرز الأطر المؤسسية التي تجسّد تعاون جنوب–جنوب، ولا سيما مع انتماء أربعة من أصل خمسة أعضاء في مجموعة البريكس إلى الجنوب العالمي.

البريكس بلس:

تم تقديم هذا المفهوم رسميا ولأول مرة عام ٢٠١٧ خلال رئاسة الصين لمجموعة البريكس، حيث دعت القيادة الصينية ممثلي ٢٨ دولة إلى الحوار في صيغة موسعة، بما في ذلك إندونيسيا وماليزيا والفلبين وكمبوديا ومصر ونيجيريا وإثيوبيا وكينيا والأرجنتين وتشيلي والمكسيك. وقد تم تطوير آلية البريكس بلس كوسيلة للبريكس لتعزيز التعاون مع البلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط من خلال نموذج شراكة يتجاوز التحالفات السياسية والعسكرية التقليدية. **(Liu,2023)**

في أغسطس ٢٠٢٣ واعتبارا من ١ يناير ٢٠٢٤ أصبح مجموع دول البريكس يتكون من عشر دول اعضاء بعد انضمام مصر والامارات والسعودية وإيران واثيوبيا، وتمثل دول البريكس حوالي ٤٥% من سكان العالم و ٢٥% من نسبة مساحة اليابسة وتستحوذ على حوالي ٦٠% من الثروة العالمية وحجم الاقتصاد لمجموعة العشر دول **(سلطان، ٢٠٢٣)**، وصل الى ٢٨,٣ تريليون دولار ومن المرجح أن تنضم المزيد من الدول في المستقبل، بما في ذلك (حلمي، ٢٠٢٣) دول مثل إندونيسيا ونيجيريا.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أثار التوسع اهتماما كبيرا من جانب الدول النامية الأخرى، حيث أعربت أكثر من ٤٠ دولة أخرى عن اهتمامها بالانضمام إلى مجموعة البريكس بلس، بما في ذلك بعض الدول الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم مثل بنجلاديش، ونيجيريا، وفيتنام، وتايلاند. وبالنظر إلى المستقبل، قد يتطور نموذج البريكس+ بشكل أكبر من خلال مسارات متعددة، بما في ذلك "تكامل التكاملات" المحتمل بين الكتل الإقليمية، وقد يُستكمل في نهاية المطاف بنموذج البريكس++ الذي يضم الاقتصادات المتقدمة ومؤسسات التنمية الإقليمية.

يمثل بريكس بلس جهدًا شاملًا لإعادة تشكيل البنية الاقتصادية والسياسية العالمية من خلال عدة أهداف رئيسية. الهدف الرئيسي هو إرساء نموذج تكامل لامركزي يُمكّن

الدول النامية من مواجهة التحديات العالمية وحل مشكلات التنمية بفعالية من خلال تفاعلات متعددة الأطراف موسعة.

ثانيا: آليات البريكس لدعم أهداف التنمية المستدامة

أنشأت مجموعة البريكس عدة آليات مؤسسية دائمة لدعم أهدافها منها بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياطي الطارئ، وتساعد هذه الاليات على تقليل الاعتماد على الأنظمة المالية التي يهيمن عليها الغرب، والدعوة إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب مع تحدي الهيمنة الأمريكية.

يوفر اتفاق الاحتياطي الطارئ، المدعوم بموارد قدرها ١٠٠ مليار دولار أمريكي، دعمًا متبادلًا للدول الأعضاء التي تواجه ضغوطًا على ميزان المدفوعات على المدى القصير، بالإضافة إلى ذلك، يعمل مجلس أعمال البريكس ومجلس مراكز الفكر التابعين للبريكس كمنصتين لشراكات القطاع الخاص وتوصيات السياسات، على التوالي. **(Nach et al., 2024)**

ومن خلال مبادرات مثل بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياطي الطارئ، تُظهر مجموعة البريكس التزامها بإعادة تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي

١-بنك التنمية الجديد New Development Bank

هو بنك تنمية متعدد الأطراف أنشأته البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (البريكس) بهدف تعبئة الموارد لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الأسواق الناشئة والبلدان النامية (EMDCs). أنشئ بنك التنمية الجديد عام ٢٠١٥ خلال قمة فورتاليزا، مؤسسة مقرها شنغهاي، برأس مال أولي مصرح به قدره ١٠٠ مليار دولار ورأس مال مكتتب قدره ٥٠ مليار دولار، بهدف رئيسي يتمثل في تعزيز قطاعات البنية التحتية والطاقة المتجددة في الدول الخمس الأعضاء في مجموعة البريكس بالإضافة إلى الدول النامية الأخرى.

يتميّز بنك التنمية الجديد عن غيره من المؤسسات المالية الدولية التقليدية باعتماده بصورة مباشرة على البنوك الوطنية للتنمية في دول البريكس، باعتبارها محركات رئيسية للنمو الاقتصادي المحلي، وفاعلاً أساسياً في تمويل مشروعات البنية

التحتية العامة والخاصة .(Almeida et al., 2018) كما يتميز البنك بتوفير قروض بأسعار فائدة تقل عن المستويات السائدة في الأسواق، وذلك بهدف تعزيز حجم الاستثمارات وتحفيز النشاط الاقتصادي في الأسواق المحلية.

وافق مجلس إدارة البنك في عام ٢٠١٦ على سبعة قروض بقيمة تزيد على ١.٥ مليار دولار، منها ستة قروض لمشاريع الطاقة المتجددة في دول البريكس، كما أطلق البنك أول سند أخضر محلي له في الصين بقيمة حوالي ٤٤٨ مليون دولار **(Helble et al., 2018)**

وفي ديسمبر ٢٠٢١، قام بنك التنمية الجديد بتمويل ٧٤ مشروعاً في أربع دول بريكس بقيمة تقارب ٣٠ مليار دولار أمريكي، بحلول نهاية عام ٢٠٢١، صرف البنك ما يقرب من ١٤.٦ مليار دولار أمريكي **(Conti et al., 2024)**
وحتى نهاية ٢٠٢٤ قدم بنك التنمية الجديدة دعم تمويلي لمشروعات البيئة والطاقة بقيمة ضخمة ويمكن توضيح بعض الأمثلة على تمويل البنك لمشروعات في قطاعات الطاقة، والمياه، والمناخ في الجدول الاتي:

جدول رقم (٢) أمثلة على بعض مشروعات القطاعات التي مولها بنك التنمية الجدي حتى نهاية ٢٠٢٤

المشروع	الدولة	القطاع	حجم القرض أو الموافقة	وصف المشروع
Brasilia Capital of Solar Lighting Project	**البرازيل**	**طاقة متجددة / الطاقة الشمسية**	**ما يقارب 94مليون يورو مع ضمان الدولة البرازيلية بالتشارك مع مؤسسات أخرى مثل AIIB و Societe Générale**	**مشروع ضوئي في عاصمة البرازيل العاصمة الفدرالية، لتوفير إضاءة عامة نظيفة، وخفض انبعاثات الكربون السنويةNDB .**
Shriram Finance Sustainable Transport Project	**الهند**	**النقل المستدام / خفض الكربون**	**قرض بقيمة 125مليون دولار**	**لدعم المركبات الصديقة للبيئة والممتلكات الصغيرة في النقل التجاري في الهند . NDB**
مشروعات الطاقة المتجددة	**دول البريكس**	**طاقة شمسية، رياح،**	**تمويل إجمالي حوالي 2.3مليار دولار لمشاريع متعددة من NDB**	

المصدر: تقارير منظمة العمل الدولية ٢٠٢٤،٢٠٢٣

وقد وضع البنك أحدث استراتيجيته عن الفترة من ٢٠٢٢ وحتى ٢٠٢٦ متضمنة عدة أهداف هامة والتي يمكن صياغة بعضها في النقاط الاتية: **(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، ٢٠٢٥)**

- زياد ة التمثيل النسائي الى ٤٠% من الموظفين المهنيين والاداريين بحلول عام ٢٠٢٦.
- توجيه ٤٠% من إجمالي الموا فقات الى المشروعات المساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بما في ذلك تحول الطاقة.
- توفير٣٠ مليار دولار أمريكي من إجمالي حجم ال تمويل المعتمد من ميزانيته العمومية.
- توفير ٣٠% من إجمالي التمويل بالعملات المحلية.
- تو فير ٣٠% من إجمالي التمويل للعمليات غير السيادية
- المشاركة في تمويل ٢٠% من المشروعات من حيث عد د المشروعات مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف الشريكة.

يسعى بنك التنمية الجديد من خلال الاستراتيجية العامة للفترة من ٢٠٢٢-٢٠٢٦ أن يلتزم التزامًا كبيرا بالاستدامة وتأثيرها التنموي، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل الهدف الاستراتيجي الأساسي في توجيه التمويل للمشاريع ذات الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية لدول البريكس وغيرها من الدول الناشئة والنامية، وفي هذا الإطار، يستهدف البنك تخصيص ما يقرب من 40% من إجمالي تمويله المباشر لدعم المشروعات المرتبطة بمواجهة تغيّر المناخ والتكيف مع آثاره، ولا سيما تلك المعنية بالتحول في قطاع الطاقة نحو مصادر أكثر نظافة واستدامة. **(Conti et al., 2024)**

٢-صندوق الاحتياطي الطارئ

يُعتبر صندوق الاحتياطي الطارئ (Contingent Reserve Arrangement - CRA)أحد أهم المبادرات المالية لمجموعة البريكس، بدأ العمل فعلياً بحلول عام ٢٠١٥ ليشكل بديلاً آخر لصندوق النقد الدولي في الإقراض أثناء

الأزمات، ولمساعدة في تقليل الاعتماد على الدولار في العلاقات المالية بين دول البريكس (**Agarwal et al., 2023**).

من ناحية أخرى، يهدف الصندوق إلى تكوين صندوق استقرار لدعم القوى الاقتصادية الخمس في حالة حدوث أزمة عالمية، مع توفير الدعم المالي المتبادل بين المشاركين في البريكس من خلال تقديم السيولة السريعة للدول المحتاجة من قبل الأعضاء الآخرين.

يتكون هيكل التمويل لترتيب الاحتياطي الطارئ من المساهمات التالية:

- **الصين** 41 :مليار دولار (٤١% من إجمالي الصندوق)
- **روسيا** 18 :مليار دولار (١٨% من إجمالي الصندوق)
- **البرازيل** 18 :مليار دولار (١٨% من إجمالي الصندوق)
- **الهند** 18 :مليار دولار (١٨% من إجمالي الصندوق)
- **جنوب أفريقيا** 5 :مليار دولار (٥% من إجمالي الصندوق)

ويعمل الصندوق كأداة تأمين يمكن للدول الأعضاء الاستفادة منها عندما تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، مما يؤدي الى الحفاظ على الاستقرار المالي للدول الأعضاء. ويختلف هيكل التمويل لترتيب الاحتياطي الطارئ عن بنك التنمية الجديد، حيث يموّل الصندوق بشكل أساسي من قبل الصين، بينما يموّل البنك بشكل متساوي من جميع الدول الأعضاء.

إلى جانب هذه المؤسسات، تبحث مجموعة البريكس عن آليات مالية أكثر طموحًا. وتدرس المجموعة إنشاء عملة موحدة لمجموعة البريكس، من شأنها توفير الاستقرار المالي والحماية من الضغوط الخارجية، مثل الحروب التجارية الأمريكية وعقوبات الاتحاد الأوروبي. وسيتم دعم العملة الموحدة المقترحة بموارد وأصول حقيقية، والاستفادة من ثروة دول البريكس من الموارد البشرية والمواد الخام والعوامل الطبيعية.

ثالثا: دور البريكس والتحديات التي تواجهها في تحقيق التنمية المستدامة:

برزت مجموعة البريكس كقوة فاعلة في تعزيز التنمية المستدامة عالميًا، حيث تعمل الدول الأعضاء بنشاط على مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية مع الحفاظ على النمو الاقتصادي. تعمل المنظمة من خلال ثلاثة ركائز رئيسية هي التعاون السياسي والأمني، والتعاون المالي والاقتصادي، والتعاون الثقافي والشعبي، محققةً "تأثيرًا عالميًا لا مثيل له في مجالات البنية الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، والديموغرافية، والبيئية. كما يتجاوز التزام المنظمة بالتنمية المستدامة حدود الدول الأعضاء ليؤثر على الحوكمة الاقتصادية العالمية. تهدف مجموعة البريكس إلى "تعزيز إصلاحات النظام الاقتصادي العالمي" و"تحفيز مشاركة اقتصادات الأسواق الناشئة بهدف الحصول على حقوق أكبر في النظام المالي الدولي.

التزمت دول مجموعة البريكس بشكل واضح ومتنامي بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة من خلال إعلانات رسمية ومبادرات استراتيجية. ومنذ عام ٢٠١٢، أكدت المجموعة التزامها بالتنمية المستدامة في إعلان دلهي، الذي أوضح التزامها بحماية البيئة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. في أعقاب اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، التزمت مجموعة البريكس صراحة بتنفيذ إطار أهداف التنمية المستدامة الشاملة، معربة عن دعمها "للتعزيز المتوازن والشامل للتنمية المستدامة من ثلاث مجالات: الاقتصاد والمجتمع والبيئة. كما تُمثل الاستدامة البيئية ركنًا أساسيًا من استراتيجية تنمية مجموعة البريكس، وقد تبنت المجموعة مفاهيم التمويل الأخضر لتمويل المشاريع، وتشجع على "التعاون في بناء القدرات بين الدول من خلال التعاون المالي. **(He et al., 2020)**

وتجدر الاشارة الى أن مجموعة البريكس لا تنظر إلى أهداف التنمية المستدامة كمجرد التزامات دولية، بل تنظر اليها كفرص استراتيجية للتنمية والتأثير العالمي. وتهتم هذه الدول بتطوير وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نطاق عالمي كوسيلة للحاق بركب الدول المتقدمة، ففي عام ٢٠١٦ أطلقت الصين منصة بريكس بلس، حيث ناقش زعماء مجموعة بريكس أجندة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ مع زعماء

من مصر وكينيا وطاجيكستان والمكسيك وتايلاند، مما يدل على التزامهم بالتعاون الدولي الأوسع في مجال التنمية المستدامة.

كما أنشأت المجموعة آليات ملموسة لدعم التزامها، بما في ذلك بنك التنمية الجديد، الذي يمول مشاريع البنية التحتية المستدامة والتنمية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. كما يبرز العمل المناخي والاستدامة البيئية كاهتمامات رئيسية في جميع الدول الخمس. وتلتزم دول البريكس التزامًا محددًا بتحقيق الهدف الثالث عشر (العمل المناخي) والهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، مع التركيز بشكل خاص على خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتوسيع نطاق مصادر الطاقة المتجددة في محافظ الطاقة التقليدية لديها. ومنذ عام ٢٠١٥، أصبح تطوير "الاقتصاد الأخضر" محوراً رئيسياً لضمان الاستدامة والقدرة التنافسية في جميع دول مجموعة البريكس. **(Saba,2024)**

تُمثل الأهداف المتعلقة بالصحة (الهدف الرابع) مجال تركيز رئيسي آخر للمجموعة. تعمل دول البريكس بنشاط على تعزيز النظم الصحية والأمن الصحي على المستويين الوطني والإقليمي، مع بذل جهود للقيام بدور قيادي في السياسة الصحية العالمية كجزء من التعاون الإنمائي الدولي، ويشمل ذلك السعي إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة كهدف شامل للصحة في إطار أجندة ٢٠٣٠.

ومع ذلك، تشير التوقعات إلى أنه في حين من المرجح أن تنجح جميع بلدان مجموعة البريكس في خفض معدلات وفيات الأمهات بحلول عام ٢٠٣٠، فإنها ستواجه درجات متفاوتة من النجاح في تحقيق أهداف صحية محددة أخرى. **(Sahin, 2025)**

وتشير بعض الدراسات أن المسؤوليات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، والنمو الاقتصادي، والدخل القومي الصافي، والاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بشكل إيجابي بإنجازات أهداف التنمية المستدامة في دول البريكس، كما تشير الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي يزداد بنسبة ٠.١٢٥% عندما يكون هناك زيادة بنسبة ١% في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة **(Halim,٢٠٢٤)**

كذلك يساهم بنك التنمية الجديد في أهداف مثل المياه والنظافة (الهدف السادس)، الطاقة النظيفة (الهدف السابع) وبنى تحتية وابتكار (الهدف التاسع)، ومكافحة تغيّر المناخ (الهدف الثالث عشر) من خلال تخصيص حوالي ٤٠ %من إجمالي موافقات التمويل للفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٦ لتحقيق هذه الأهداف. كما تم توفير تمويل لمشروعات المياه في جنوب أفريقيا بقيمة تصل إلى ١ مليار دولار لتحسين خدمات المياه والصرف في المجتمعات الفقيرة؛ مشاريع طاقة متجددة في الهند والصين. وتجدر الإشارة الى ان الدراسات سجّلت مشاركة الصين في مشاريع Belt & Road Initiative (BRI)في ٢٠٢٤ حوالي 70.7مليار دولار من عقود الإنشاءات وحوالي 51مليار دولار استثمارات مالية، مع تراكم إجمالي تعاملات BRI التي تخطّت حاجز التريليون منذ ٢٠١٣. **(Gebert et al., 2024)**

يلعب الابتكار الأخضر دوراً محورياً في تخفيف البصمة البيئية لدول البريكس، خاصة عند دمجه مع مؤسسات قوية واستهلاك مسؤول للطاقة. وتُظهر النتائج أن دول البريكس يمكنها تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستثمار الاستراتيجي في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلى جانب الاستثمار في المباني الموفرة للطاقة والشبكات الذكية وآليات تسعير الكربون. **(Zhang et al., 2024)**

كذلك طورت مجموعة البريكس منصات زراعية "لتعزيز النظام الزراعي والغذائي خلال فترة تغير المناخ، مع الحفاظ في الوقت نفسه على البيئة المستدامة، وشددت على "القيود المفروضة ضد الأضرار البيئية بموجب اتفاق باريس.

وتُظهر التحليلات المقارنة لأداء دول البريكس في تحقيق التنمية المستدامة مستويات كفاءة متباينة بين الدول الأعضاء وكذلك بعض التحديات التي تواجهها هذه الدول في تحقيق التنمية المستدامة ويمكن تناولها كما يلي:

كشفت الدراسات أن روسيا وجنوب أفريقيا تتصدران في جوانب معينة من التنمية المستدامة، حيث تتفوق جنوب أفريقيا في الاستدامة البيئية، بينما تُظهر البرازيل كفاءة في استغلال الموارد من أجل النمو المستدام. أما الصين والهند، فرغم

نموهما الاقتصادي، تواجهان تحديات مثل التلوث وانخفاض جودة الحياة. ووفقًا لإحصاءات الأمم المتحدة المناخية، فإن أكبر خمس انبعاثات غازات دفيئة في العالم تأتي من الولايات المتحدة والصين وروسيا والهند واليابان، بينما تحتل البرازيل المرتبة الثامنة عالميًا، وهذا يضع أربعاً من الدول الخمس في مجموعة البريكس بين أكبر الدول المسببة لانبعاثات الكربون في العالم، مما يسلط الضوء على حجم مسؤوليتها البيئية.

كما تنبع التحديات البيئية التي تواجه دول البريكس بشكل كبير من نماذج التنمية وهياكل الطاقة لديها. فنظرًا لانخفاض مستوى تكنولوجيا الإنتاج نسبيًا، يعتمد هيكل الطاقة في دول البريكس بشكل أساسي على الفحم، ولا يزال النمو الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على مدخلات الموارد، ويخلق هذا النهج التنموي الذي يعتمد على كثافة الموارد توترا أساسيا بين أهداف النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.

رغم الالتزامات المؤسسية بحماية البيئة، لا تزال دول البريكس تعاني من عواقب بيئية مباشرة ناجمة عن أنماط تنميتها. تواجه الصين والهند، رغم نموهما الاقتصادي، تحدياتٍ مثل التلوث وانخفاض جودة الحياة. ففي مجال الطاقة والبيئة، تشير النتائج إلى أن استخدام الطاقة المتجددة والتعقيد الاقتصادي والمخاطر المالية تسهم في تحسين الجودة البيئية. ومع ذلك، فإن الطاقة غير المتجددة والتقدم الاقتصادي يهددان الجودة البيئية من خلال تقليل عامل قدرة التحمل. وتكشف البحوث عن وجود علاقة سببية من المخاطر المالية والنمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة والتعقيد الاقتصادي إلى عامل قدرة التحمل. وعلى الرغم من إنشاء آليات مؤسسية، مثل القمم السنوية وبنك التنمية الجديد، لا تزال مجموعة البريكس تواجه تحديات تنسيقية جوهرية تحد من فعاليتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تواجه المجموعة تحديات كبيرة في تنسيق السياسات والتوافق الهيكلي نظرًا لتباين القدرات الاقتصادية والتطلعات العالمية للدول الأعضاء. **(Adebayo, 2023)**

ومع ذلك، تبذل مجموعة البريكس جهودًا كبيرة لمواجهة هذه التحديات البيئية من خلال مبادرات متنوعة. وأكدت المجموعة على أهمية تعزيز التعددية واقتصاد عالمي مفتوح ومبتكر، مع تطبيق القيود المفروضة على الأضرار البيئية بموجب اتفاقية باريس. كما أنه على الرغم من التحديات التي تواجهها فيما يتعلق بتباطؤ النمو والقضايا الهيكلية، فإنها تحافظ على أدوارها المؤثرة في مواصلة الجهود الرامية إلى معالجة القضايا الاقتصادية العالمية المشتركة.

تشير بعض الدراسات إلى أن مستقبل مجموعة البريكس يقدم سيناريوهات متباينة، حيث يقترح بعض المحللين تغييرات جوهرية في تكوين المجموعة، بينما يتصور آخرون توسعًا وتعميقًا للتعاون. يشير أحد التصورات إلى أن البريكس قد تتحول إلى "مجموعة دول كانت محرك النمو الاقتصادي العالمي"، مع "تشكيل مجموعة جديدة من "محركات" التنمية الاقتصادية العالمية - دول "تيكز" (TICKS)"، حيث "تحل تايوان وكوريا الجنوبية محل روسيا والبرازيل. وتشير جهود التوسع الأخيرة إلى التحول نحو إنشاء منصة "تكامل التكاملات"، حيث "ستأتي الفوائد الأكثر أهمية من توسع البريكس من خفض الحواجز التجارية والاستثمارية عبر الجنوب العالمي. **(Lissovolik,2024).**

الخاتمة والتوصيات:

مما سبق يتضح لنا أنه في ظل كل المتغيرات الدولية التي يعيشها العالم ويتأثر بها تلعب التحالفات الاستراتيجية الدولية دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال قدرتها على تعبئة الموارد المالية، وتوسيع نطاق التجارة البينية، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز الأمن الغذائي.

وقد أظهرت مجموعة البريكس نموذجًا بارزًا في هذا السياق، حيث استطاعت، عبر مؤسساتها وعلى رأسها بنك التنمية الجديد، أن تقدم بديلاً ماليًا وتنمويًا يختلف عن الأطر التقليدية، ويستجيب لاحتياجات الاقتصادات الناشئة والنامية على نحو أكثر عدالة ومرونة.

كما برز دورها في الدفع نحو إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية، والتأكيد على أهمية التعددية القطبية في النظام الدولي. ومع ذلك، فإن فعالية هذه التحالفات ما زالت مرهونة بقدرتها على تجاوز التباينات الداخلية بين الدول الأعضاء، وبناء أطر مؤسسية أكثر تكاملًا واستدامة تضمن تحويل الأهداف المعلنة إلى إنجازات ملموسة على أرض الواقع.

وتوصلت الدراسة الى بعض التوصيات يمكن ذكرها فيما يلي:

١. تعزيز التكامل المؤسسي :من خلال تطوير آليات مشتركة أكثر فعالية داخل التحالفات الدولية، بما يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الأعضاء.
٢. ضرورة التركيز على الاستدامة البيئية من خلال التوسع في تمويل المشروعات الخضراء، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والتكيف مع التغير المناخي، على غرار توجه بنك التنمية الجديد.
٣. ضرورة العمل على زيادة معدلات الاستثمار في برامج نقل التكنولوجيا والابتكار بين الدول الأعضاء، بما يرفع من تنافسية الاقتصادات الناشئة.
٤. **تعزيز الشراكات مع الجنوب العالمي** من خلال بناء روابط أوسع مع الدول النامية خارج نطاق التحالفات الأساسية، بهدف توسيع نطاق التأثير وتعميق التعاون جنوب–جنوب.

المـــراجـــع:

أولا: المراجع باللغة العربية

- أحمد حلمي،" مصر ودول البريكس...فرص واعدة "سلسلة تقارير معلوماتية) القاهرة، مجلس الوزراء-مركز دعم واتخاذ القرار، العدد ٢٠،ديسمبر ٢٠٢٣(ص ٤٤.
https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA/8999/Informational%20Reports20.pdf
- أحمد سلطان، " منصة جيولوجية مشتركة للبريكس: نحو نظام عالمي جديد لتجارة المعادن " المرصد المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
/https://marsad.ecss.com.eg/82087
- أحمد مرزوق،" التكتلات الإقليمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في أفريقيا"، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، المجلد ٦ العدد ١، ٢٠٢٣، ص ص ١٢٣ -١٠٣.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،" مصر ودول البريكس خلال الفترة (٢٠١٣ -٢٠٢٤):، سلسة تقارير، ٢٠٢٥، صفحات متفرقة.
- إيهاب عبد الله عباس،" أثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) في عملية التنمية في السودان"، مجلة جامعة شندي، العدد الحادي عشر، ٢٠١١، ص ١٩٧.
- بلعابد سيف الإسلام وآخرون،" دراسة تحليلية حول مساهمة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) في تطوير التجارة البينية للدول الأعضاء خلال الفترة (1991-2021)"، مجلة جديد الاقتصاد. مجلد رقم (١٧). عدد رقم (٠١). ديسمبر ٢٠٢٢، ص ٣٠.
- جيهان عبد السلام،" البريكس ما بعد التوسع - رؤية استشرافية للفرص والتحديات"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد الخامس والعشرون، ٢٠٢٥، ص ص ٤٢٨- ٤٥٣.
- ريمان أحمد عبدالعال، وآخرون" أثر توسيع عضوية مجموعة البريكس على توازن القوى العالمية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ٢٠٢٥، ص ص ١٤٦-٢٠٤.
- مراد عبد الهادي "دور التحالفات الاستراتيجية كضرورة للشركات الاقتصادية في ظل العولمة"، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، الاردن، المجلد الأول، العدد الخامس، ٢٠٢٠، ص ٤.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

Acharya, A. K., Glandon, D., Hammaker, J., & Masset, E. (2022). Cost-effectiveness analysis and joint public production of outputs for development: A preliminary framework. Journal of Development Effectiveness, 15, 17–30.

Adebayo, T. S. (2023). Towards unlocking the chain of sustainable development in the BRICS economies: Analysing the role of economic complexity and financial risk. Geological Journal, 58, 1810–1821.

Baldwin, R. (2017). The great convergence: Information technology and the new globalization (excerpts). Journal of Economic Sociology, 18(5), 40–51.

Bhowmik. (2021). Gulf Cooperation Council (GCC) and regional integration in Asia. Journal of Financial Markets, Institutions and Risks, 15.

Buss, P. M., Ferreira, J. R., & Hoirisch, C. (2014). Health and development in BRICS countries. Saude E Sociedade, 23, 390–403.

Choi, H., et al. (2020). Evolution of partnerships for sustainable development: The case of P4G. Sustainability, 12(16), 6485. https://doi.org/10.3390/su12166485

Christopher, J. K., et al. (2012). Sustainable and integrated development—A critical analysis. Sustainability, 4(1), 141–153. https://doi.org/10.3390/su4010141

De Conti, B., & Faccin, C. (2024). Challenges and opportunities for maximizing the utilization of the New Development Bank in Brazil. MGIMO Review of International Relations.

Dinbabo, M. F. (2025). Sustainable development goals (SDGs) and policy frameworks for development in Africa. New Agenda.

Duggan, N., et al. (2022). The structural power of the BRICS (Brazil, Russia, India, China and South Africa) in multilateral development finance:

A case study of the New Development Bank. International Political Science Review, 43(4), 495–511.
Efremenko, I., et al. (2015). Paradigm of the common economic space formation in the context of globalization. Mediterranean Journal of Social Sciences, 6(3), 5.
Gebert, I. M., & Mello-Sampayo, F. D. (2024). Efficiency of BRICS countries in sustainable development: A comparative data envelopment analysis. International Journal of Development Issues.
Halim, M. A., & Moudud-Ul-Huq, S. (2024). Green economic growth in BRIC and CIVETS countries: The effects of trade openness and sustainable development goals. Heliyon, 10.
Hanson, G. H. (2018). North American Free Trade Agreement (NAFTA). In The New Palgrave Dictionary of Economics (pp. 9655–9658). Palgrave Macmillan UK. https://doi.org/10.1057/978-1-349-95189-5_2403
He, F., Chang, K., Li, M., Li, X., & Li, F. (2020). Bootstrap ARDL test on the relationship among trade, FDI, and CO2 emissions: Based on the experience of BRICS countries. Sustainability, 12, 1060.
Helble, M., Ali, Z., & Lego, J. (2018). A comparison of global governance across sectors: Global health, trade, and multilateral development finance. Finance & Economics of Public Health eJournal.
Iqbal, B. A., Yadav, A., & Rahman, M. N. (2023). Trade relations among the BRICS countries: An Indian perspective. China and WTO Review.
Jackson, K., & Shepotylo, O. (2024). Political alliances and trade: Europe in a polarized world. European Journal of Political Economy, 85, 2.
Jufri, M. M. (2016). Regional integration and development. Indonesian Journal of International Law, 13, 448–459.
Kondratov, D. I. (2021). Internationalization of the currencies of BRICS countries. Herald of the Russian Academy of Sciences, 91, 37–50.

Koroneos, C. J., et al. (2012). Sustainable and integrated development—A critical analysis. Sustainability, 4(1), 141–153. https://doi.org/10.3390/su4010141

Li, J. (2021). Study on the intentions of strategic alliances in enterprises. Asian Journal of Education and e-Learning, 9, 7.

Lissovolik, Y. (2024). BRICS expansion: new geographies and spheres of cooperation. Editorial for special Issue. *BRICS Journal of Economics*.

Liu, Z., Wang, Z., Xu, M., Ma, J., Sun, Y., & Huang, Y. (2023). Priority areas and possible pathways for health cooperation in BRICS countries. *Global Health Research and Policy, 8*.

Luis, F. (2021). Digital trade and the remaking of the North American regional economy. Journal of Regional Research, 10.

Makholm, J. D. (2018). After NAFTA: New risks to North American gas trade? Natural Gas & Electricity, 35(5), 23–27. https://doi.org/10.1002/gas.22094

Maiyaki, T. B. (2017). The challenges and prospects for regional and economic integration in West Africa. Asian Social Science, 13, 24.

Nach, M., & Ncwadi, R. (2024). BRICS economic integration: Prospects and challenges. South African Journal of International Affairs, 31, 151–166.

Pereira, D., et al. (2023). Proposing a holistic research framework for university strategic alliances in sustainable entrepreneurship. Heliyon, 9(5), e16087.

Raqiya, A. A. H., et al. (2021). Blockchain technology's status of implementation in Oman: Empirical study. International Journal of Computing and Digital Systems, 10, 715–736.

Rwigema, P. C. (2020). Economic growth and political stability in East African countries: Theoretical perspective. The Strategic Journal of Business & Change Management, 7(1), 977–988.

Saba, C. S., Djemo, C. R., & Ngepah, N. (2024). The crucial roles of ICT, renewable energy sources, industrialization, and institutional quality in achieving environmental sustainability in BRICS. Environmental Science and Pollution Research International, 31, 35083–35114.
Şahin, T. (2025). An examination of the BRICS-T countries with regard to the sustainable development goal of health and quality of life and a future forecast with NGBM(1,1). İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi.
Schonerwald, C., Zardo, L. M. M., & Corrêa, M. de M. (2020). Geography, international trade and institutions: An econometric analysis of the BRICS. Rev. Conj. Aust., 11(53).
Solomon, G. T. (2019). COMESA: Prospects and challenges for regional trade integration. International Affairs and Global Strategy, 19.
Suyanto, et al. (2023). Addressing challenges and enhancing regional economic competitiveness through regional cooperation. East Asian Journal of Multidisciplinary Research, 2(8), 3281–3292.
Taddesse, S. G. (2019). COMESA: Prospects and challenges for regional trade integration. International Affairs and Global Strategy, 19.
Udeagha, M. C., & Ngepah, N. (2023). The drivers of environmental sustainability in BRICS economies: Do green finance and fintech matter? World Development Sustainability, 3, 2.
Yan, C., et al. (2024). The nexus between foreign direct investment, economic progress, and quality of institutions in fostering sustainable energy efficiency: Evidence from BRICS economies. Heliyon, 10(14), e34222.
Zhang, J., & Yasin, I. (2024). Greening the BRICS: How green innovation mitigates ecological footprints in energy-hungry economies. Sustainability.
Ziky, M., & El-Abdellaoui, L. (2023). Can sustainable development goals go hand in hand with economic growth? Evidence from Morocco. Problems and Perspectives in Management.